السياسي لحكومة الوحدة الهجينة في اسرائيل، الأمر الذي يدفع القاهرة الى مواصلة التطلع الى واشنطن في سبيل أي مبادرة للتفاوض» (ص ١٦٧). ولخصّ كارتر الآلية التي يتصورها المصريون لدفع عملية السلام قدماً؛ اذ تتطلب تبدلاً حقيقياً في مواقف الفرقاء المعنيين، وتعهدات بعدم ممارسة العنف خلال المفاوضات، وعروض حسن نوايا، ودمج بين المفاهيم للنواحي المشتركة لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ واتفاقيتي كامب ديفيد ومبادرة ريغن وقرارات مؤتمر فاس، وان توضع عملية السلام بين أيدي المعتدلين، وضرورة تشجيع فلسطينيي الضفة والقطاع على المفاوضات المباشرة، بتصريح من عرفات، أو من محافظي المناطق، أو من الشخصيات الموثوق بها في الأراضي المحتلة، أو من البرلمان الأردني، والمشاركة الكاملة والمثابرة من قبل الولايات المتحدة كوسيط في التعاطي مع القضايا الحادة المتعلقة بحقوق الفلسطينيين وانسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المحتلة الأخرى (ص ١٦٨). وفي فترة ما، حسب التصوّر آنف الذكر، كتب كارتر: «يتوجب على المصريين والأردنيين والفلسطينيين التحرك معاً في التعاطي مع الاسرائيليين. ولجعل الاستقرار النهائي ممكناً يجب انضمام السوريين أيضاً» (الصفحة ذاتها). وقال كارتر ان الخطوة الأولى التي بدأت لاظهار تغير في المنطقة كانت «اللقاء بين عرفات ومبارك في كانون الأول [ديسمبر] ١٩٨٣، بعيد الرحيل القسري الثاني للفلسطينيين عن لبنان» (ص ١٦٩). وذكر الكاتب ان القادة المصريين يعتبرون «معظم قيادة م.ت.ف. معتدلة نسبياً، ويفضلون ان يحمى عرفات ويدعم في ميله في مسألة مشاركة الممثلين الأردنيين والفلسطينيين في محادثات السلام. ولدى زيارة الرئيس مبارك والملك حسين الرئيس ريغان في شباط [فبراير] ١٩٨٤، حسم الرئيس المصري، رسمياً، في أمر دعم عرفات. وفي تشرين الثاني [نوفمبر] من العام نفسه، سرّ المصريون لرؤية الملك حسين يرّحب بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان» (الصفحة ذاتها). ورأى كارتر ان «ممّا تعقد عليه الآمال ألّا يعمد الاسرائيليون، امّا بالسبل العملية او من خلال الوسائط القانونية، الى ابطال الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين وانسحاب قواتهم العسكرية من الضفة الغربية وقطاع غزة، والمعنيّة بشروط قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. ان مثل هذا العمل، والذي طالما هدد به الزعماء الاسرائيليون، سوف ينهي حلم السادات بالسلام، ويعود بالشؤون الشرق أوسطية دورة كاملة الى الوراء، الى اسرائيل المعزولة والمحاطة بأخصامها العرب غير المستكينين، الذين ينتظرون، بصبر، وهم يحضّرون لفرصة أخرى كي ينزلوا بها ضربة ساحقة» (الصفحة ذاتها).

السعودية

كتب كارتر ان أهمية السعودية برزت مع بروز ثروتها النفطية «وتنامي نفوذها في الشؤون الاقليمية والعالمية؛ [ولذا] باتت آراء وقرارات زعمائها ذات أهمية في تحديد مستقبل الشرق الأوسط» (ص ١٧٣). والسعوديون «يريدون الاستقرار في المنطقة، ويجاهدون، على الدوام، من أجل تحقيقه. وحينما يغيب الاجماع العربي، أو يتعرض للتآكل، كما هو الأمر منذ سنوات، يكون السعوديون مشغولي البال» (ص ١٨٠). وأضاف كارتر: «بالرغم من الحضور السوفياتي في أفغانستان، والاضرابات والتهديدات لشبه الجزيرة من جانب اليمن الجنوبية، وحتى بالرغم من الحرب الدائرة بين العراق وايران، ينظر الزعماء السعوديون الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي على انه العقبة الأشد خطورة لأي حل دائم للخلافات» (ص ١٨١)؛ وهم «يعتبرون الاحتلال لأي جزء من فلسطين مماثلاً لما فعله الصليبيون الذين ' تمكنوا من الاحتفاظ بوجود باهظ الكلفة ودموي ومحفوف بالمخاطر من حين لآخر مدة قرن على الجانب الشرقي من البحر المتوسط' . وأشار أحد الناطقين السعوديين الى اسرائيل بوصفها ' شيئاً غريباً يعتمد في بقائه على تنفّس اصطناعي من الخارج، دائم ومتزايد، ومع ذلك يتعارض أو يعجز عن ان يصبح جزءاً من المنطقة' . [مع ذلك]... عبّروا عن دعمهم لحل الخلاف القائم عبر المفاوضات السلمية، بشرط الّا يؤدي ذلك الى تهديد حقوق الفلسطينيين الأساسية، كما عبرت عنها القرارات المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة» (ص ١٨١ ـ ١٨٢). وذكر كارتر، انه في «العام ١٩٧٧، حين كنت استكشف مع زعماء الشرق الأوسط عن أية درجة من المرونة من أجل اجراء المفاوضات، تفرّد السعوديون تقريباً بالاصرار دائماً على حق الفلسطينيين في اقامة دولة مستقلة» (ص ١٧٩). ورأى الكاتب انه «يمكن لزعماء العربية السعودية ان يكونوا، بكيفية حذرة، قوة حاسمة ومفيدة في الشرق الأوسط، عندما يتضح ان لنفوذهم بعض الأهمية في اعادة